منظمة العفو الدولية
الأمانة الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, United Kingdom
هاتف: 5500 7413 20(0) 44+ فاكس: 1157 7956 20(0) 44+
البريد الإلكتروني: amnestyis@amnesty.org
الموقع الإلكتروني: www.amnesty.org

رقم الوثيقة **MDE 29/2020.001**
السيد سعد الدين العثماني
رئيس حكومة المملكة المغربية
ديوان رئيس الحكومة القصر الملكي
تواركة
10070 الرباط

3 يوليو 2020
Index: MDE 29/2650/2020

حضرة رئيس الحكومة الموقر،

نكتب لحضرتكم متابعة للاجتماع الذي عقد في **26** يونيو/حزيران مع زملاء من الفرع المغربي لمنظمة العفو الدولية فيما يتعلق بنشر تقرير "استهداف صحفي مغربي بهجمات حقن شبكات الاتصالات باستخدام أدوات مجموعة "إن إس أو" في **22** يونيو/حزيران.

علمنا اليوم أن السفارة المغربية في لندن أرسلت إلينا جواباً يوم 1 يوليوز/تموز ولكن تم تسليم الجواب عن طريق الخطأ إلي فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية وليس إلى مكتب الأمانة الدولية. وبسبب الظروف الناجمة عن وباء كوفيد-19 وإغلاق مكاتبنا، لم تصلنا الرسالة حتى الآن.

ووفقا لمنهجيتنا المتبعة، فقد أبلغتكم منظمة العفو الدولية بالنشر المقبل لتقريرنا من خلال رسالة رسمية أرسلتها في **9** يونيو/حزيران بالبريد الإلكتروني إلى خمسة مسؤولين في وزارة حقوق الإنسان، قبل أسبوعين من نشر التقرير (مرفق طيه الرسالة ورسالة البريد الإلكتروني للرجوع إليهما). وفي رسالتنا، وجهت منظمة العفو الدولية عدة أسئلة إلى الحكومة المغربية، والتزمت بنشر أي رد من الحكومة في تقريرها النهائي. ولقد انتظرنا أسبوعين للحصول على رد، ولكن لم نتلق إجابة على طلبنا.

فيما يتعلق بالأسئلة وبواعث القلق التي عبر عنها المسؤولون المغاربة في الاجتماع مع زملائنا في الفرع المغربي لمنظمة العفو الدولية، فإننا نكتب لتقديم المزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمنهجية البحث لدينا.

وما زال يساورنا القلق بشأن استخدام السلطات لبرامج التجسس التابعة لمجموعة "إن إس أو" في المغرب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ونجدد توصيتنا باحترام الحق في الخصوصية وحرية التعبير، مع مزيد من التفاصيل في نهاية هذه الرسالة.

وليس عمر راضي أول شخص من المغرب وُجد مستهدفًا باستخدام برنامج بيغاسوس التابع لمجموعة إن إس أو في انتهاك لحقوقه. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان: "المغرب: استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ببرنامج تجسس تابع لمجموعة "إن إس أو" - NSO"[1] الذي يوضح بالتفصيل الاستهداف المتكرر للمدافع عن حقوق الإنسان المعطي منجب، والمحامي عبد الصادق البوشتاوي. ففي نونبر/تشرين الثاني 2019، أبلغت شركة واتساب ما يقرب من 1400 من مستخدميها عن استهدافهم في هجوم تنسبه الشركة إلى منتجات مجموعة "إن إس أو". وأفصح بعض النشطاء من المغرب عن أنفسهم لمراسل من صحيفة الغارديان[2] ، أنهم من بين بعض أولئك الذين أبلغتهم شركة واتساب أنه قد تم استهدافهم بمنتجات مجموعة "إن إس أو".

أجرت منظمة العفو الدولية تحليلاً تقنياً لهاتف آيفون الخاص بعمر راضي – حيث قضت ساعات في فحص محتوى الجهاز وتحديد العيوب الفنية. وكشفت المنظمة عن أدلة تشير إلى استهداف عمر راضي طوال عام 2019 وحتى نهاية يناير/كانون الثاني 2020، قريباً من تاريخ اعتقاله، مع هجمات إلكترونية متقدمة تهدف إلى إصابة الهاتف الذكي ببرنامج بيغاسوس للتجسس، من إنتاج شركة مجموعة "إن إس أو" الإسرائيلية.

وسبق أن تم تحليل برنامج بيغاسوس، سواء في الأجهزة المختلفة لهاتف آيفون وآندرويد، بواسطة شركة "لوكأوت" - Lookout لأمن الفضاء الإلكتروني في أمريكا الشمالية.[3] وقد سمحت هذه التحليلات للباحثين في منظمة العفو الدولية بتحديد الأعراض الفريدة التي تميز عملية اختراق بيغاسوس، والتي يشار إليها غالباً بـ"بصمة الإصبع". فضلاً عن ذلك، أتاحت منهجية البحث الفني [4] الخاضعة لاستعراض الأقران في منظمة العفو الدولية للباحثين لدينا إمكانية متابعة البنية الأساسية للإنترنت المتورطة في الهجمات المرتبطة ببرنامج بيغاسوس باستمرار، وتحديد آثار التحليل التقني للاختراق الناجح على الهواتف الذكية للضحايا، من بينهم عمر راضي.

وباعتراف مجموعة "إن إس أو"، فإن منتجاتها تباع حصريًا إلى "المخابرات الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون"[5]. وبالتالي فإن برنامج التجسس بيغاسوس غير متاح لأي كيان خاص أو تجاري أو إجرامي.

---

[1] https://www.amnesty.org/en/latest/research/2019/10/Morocco-Human-Rights-Defenders-Targeted-with-NSO-Groups-Spyware/

[2] https://www.theguardian.com/technology/2019/nov/01/whatsapp-hack-is-serious-rights-violation-say-alleged-victims

[3] https://info.lookout.com/rs/051-ESQ-475/images/lookout-pegasus-android-technical-analysis.pdf

[4] https://citizenlab.ca/2018/07/nso-spyware-targeting-amnesty-international/

[5] https://www.nsogroup.com/about-us/

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن السلطات المغربية لديها تاريخ موثق من قبل منظمات دولية مختلفة في الحصول على تكنولوجيا المراقبة التي انتهى المطاف باستخدامها ضد الصحفيين في البلاد. وفي 2015، كشفت منظمة الخصوصية الدولية، وهي منظمة بريطانية تختصّ بالحقوق الرقمية، في تقرير لها عن وثائق تمّ تسريبها من الشركة الإيطالية "هاكينغ تيم"-Hacking Team التي تبيع تكنولوجيا المراقبة. وتظهر الوثائق كيف أنفقت السلطات المغربية 3173550 يورو[6] لحيازة برنامج التجسس "نظام التحكم عن بعد" – Remote Control System.

كذلك، أفاد الموقع الإخباري الأمريكي "ذي انترسبت" – The Intercept عن ابرام عقود بين "هاكينغ تيم" والمجلس الأعلى للدفاع الوطني (CSDN)، والمديرية العامة للمراقبة الإقليمية (DST)[7]. وتم اكتشاف استخدام برنامج التجسس "نظام التحكم عن بعد" سابقاً ضد المجموعة الصحفية مامفاكينش (لن نتنازل)[8] في عام 2012 من قبل مختبر المواطن المستقل "سيتزن لاب" Citizen Lab، في جامعة تورنتو. وفي سبتمبر/أيلول 2018، اكتشف "سيتزن لاب" أيضًا حريفا لدى مجموعة "إن إس أو"، عرّفه المختبر بأنه "أطلس"، ويبدو أن المغرب محل الاهتمام المشتبه فيه لهذا الحريف[9].

لم يكشف التحليل التقني الذي أجرته منظمة العفو الدولية لكل من الهواتف الذكية لعمر راضي والمعطي منجب عن وجود أدلة تتعلق ببرنامج بيغاسوس فحسب؛ بل أدى إلى اكتشاف تقنيات الهجوم المعينة المستخدمة لاستهداف أجهزتهما، والاستفادة من الثغرات في برامج في أجهزة هواتفهم آيفون، وفي النهاية اختراق وإصابة أجهزتهما.

في حين تم تنفيذ هجمات بين 2017 و2018 باستخدام رسائل نصية قصيرة ضارة، حاولت استدراج المعطي منجب وعبد الصادق البوشتاوي للنقر على الروابط الخبيثة التي من شأنها تشغيل استغلال هواتفهما، اكتشفنا، ونشرنا في تقريرين جديدين لدينا، أنه منذ عام 2019 تم استخدام تقنية نسميها "حقن شبكة الاتصالات" بدلاً من ذلك في الحالات التي قمنا بتحليلها.

وأثناء تصفح المعطي منجب وعمر راضي عبر الإنترنت باستخدام متصفح سفاري، تم اعتراض الزيارات غير المشفرة إلى مواقع الإنترنت الشرعية (مثل ياهو أو مواقع الأخبار) وتعديلها تلقائيًا بواسطة النظام "لحقن" شفرة خبيثة أعادت توجيه الهواتف عنوة إلى المواقع الضارة. عند زيارة هذه المواقع (التي نحددها على أنها *free247downloads [.] com* و *urlpush [.] net* في تقاريرنا)، تستغل تلقائيًا ثغرات البرامج في متصفح سفاري. تم استخدام برامج استغلال الثغرات هذه لتجاوز آليات الأمان الخاصة

[6] https://privacyinternational.org/blog/1394/facing-truth-hacking-team-leak-confirms-moroccan-government-use-spyware

[7] https://theintercept.com/2015/07/07/leaked-documents-confirm-hacking-team-sells-spyware-repressive-countries/

[8] https://citizenlab.ca/2012/10/backdoors-are-forever-hacking-team-and-the-targeting-of-dissent/

[9] https://citizenlab.ca/2018/09/hide-and-seek-tracking-nso-groups-pegasus-spyware-to-operations-in-45-countries/

بالهاتف وتنفيذ الشفرات البرمجية الخبيثة تلقائيًا المصممة لتنزيل برنامج بيغاسوس وتشغيله خلسة، دون علم المستهدفين.

ولا يمكن تنفيذ هذه الهجمات إلا عندما يتمكن المهاجم من اعتراض اتصال الإنترنت عبر الهاتف المحمول للأهداف. ولهذا السبب، كان من الممكن إجراء "حقن شبكة الاتصالات" باستخدام ما تسميه مجموعة "إن إس أو" "عنصر تكتيكي في الشبكة" في كتيب تجاري لبرنامج بيغاسوس[10] والذي تم التقاطه من قبل موقع الأخبار بزينس إنسيدر Business Insider في صورة تم التقاطها في كشك لمجموعة "إن إس أو" في معرض ميليبول-Milipol في باريس[11]. وهذه الأجهزة، المعروفة أيضاً باسم "ستينغراي - stingray" أو "ماسك هوية مشترك الهاتف المحمول الدولي - آي إم إس آي كاتشر - IMSI Catcher" أو "أبراج اتصالات مارقة"، تُباع تجارياً إلى أجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات فقط.

ويمكن أيضاً لحريف مجموعة "إن إس أو"، المسؤول عن هذه الهجمات، أن يكون قد استفاد من تعاون مشغلي الهاتف المحمول قيد الاستخدام من قبل الأهداف من أجل تمكين التنصت على الهواتف، وحقن شبكة الاتصالات اللاحقة للهواتف.

وباختصار، مع الأخذ في الاعتبار (1) التوفر الحصري لتكنولوجيا مجموعة "إس إن أو" للحرفاء الحكوميين، و(2) الوصول المتميز إلى البنية التحتية الوطنية للهواتف المحمولة في المغرب التي تتطلبها الهجمات التي وثقناها، و(3) الاستهداف المستمر والمتكرر للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المغرب و(4) التاريخ الموثق لإساءة استخدام تكنولوجيا المراقبة في البلاد؛ خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات المغربية مسؤولة عن هذه الهجمات.

تود منظمة العفو الدولية أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر التأكيد على خطورة التهديد الذي تشكله المراقبة غير القانونية المُستهدِفة، على الحق في الخصوصية و حرية التعبير والتجمع السلمي. .

لضمان احترام قانون حقوق الإنسان الدولي بموجب المواثيق الدولية التي وقعت عليها الدولة المغربية ، تكرر منظمة العفو الدولية التوصيات التالية للحكومة المغربية:

- يجب وقف، على وجه السرعة، المراقبة غير القانونية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، التي تنتهك حقوقهم في الخصوصية وحرية التعبير.

- احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وحمايتها، وضمان وسائل اتصال واضحة وشفافة معهم، على النحو المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن مدافعين عن حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات المغربية تنفيذ إطار تنظيمي مناسب لحقوق الإنسان يحكم عملية الرقابة. وإلى أن يتم تنفيذ مثل هذا الإطار، ينبغي فرض وقف اختياري لبيع ونقل

[10] https://www.documentcloud.org/documents/4599753-NSO-Pegasus.html

[11] https://www.insider.com/nso-group-hacking-hardware-photo-jeff-bezos-mbs-saudi-hack2020-1

واستخدام معدات المراقبة، على النحو الذي أوصى به المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا حرية التعبير، ديفيد كاي. وينبغي أن يشمل إطار حقوق الإنسان هذا، كحد أدنى، ما يلي:

- الكشف عن معلومات حول جميع العقود السابقة أو الحالية أو المستقبلية مع شركات الرقابة الخاصة، بما في ذلك تلك المبرمة مع مجموعة "إن إس أو".
- ضمان التطبيق والتنفيذ الفعالين للمادة 24، الفصل 5 من الدستور المغربي وقانون المسطرة الجنائية، لضمان أن أي رقابة رقمية مرخصة من قبل السلطات القضائية المختصة مسبقاً.
- ضمان قيام المدعين العامين واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بإجراء تحقيق مستقل وفعال في حالات الرقابة الرقمية المستهدفة غير القانونية.
- التوقف عن المحاكمات في قضايا حرية التعبير بموجب أحكام قانون العقوبات الفضفاضة للغاية التي تجرم التعبير السلمي المشروع. ولا ينبغي تجريم أي شخص بسبب ممارسته القانونية لحقه في حرية التعبير في وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، أو بأي وسيلة أخرى، بما في ذلك الصحفيون والمدونون وغيرهم.

وتود منظمة العفو الدولية أيضاً أن تجدد عرضها بنشر أي رد مكتوب من الحكومة المغربية كمرفق للتقرير.

مع خالص التقدير

هبة مرايف

مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الأمانة العامة
منظمة العفو الدولية